# خاتمة

أما بعد:

فهذه مجموعة نظرات فقهية، امتزجت بتجارب واقعية، رغبت أن أضعها بين يدى دعاة الإسلام؛ رجاء أن تعينهم على تخطيط سليم، وسير منهجي موزون، وتربية واعية.

ولربما تكون بعض الدعوات المخضرمة قد تجاوزت مقدار هذا الحديث، ولكنى أظن أن مثل هذه البحوث تبلغ الأقاصى، وتترجم إلى لغات أخرى؛ لتوافى حاجة دعوات ناشئة أو ما تزال ترتقى سلم التطور، وتعصمها من محن وفتن، وتوحد الفهم عند رجال صفها الداخلى، وتمنحها عنصر التناسق فى سياستها الخارجية؛ ولذلك ارتضيت أن أنشرها.

وكان واضحًا لدىَّ على طول المدى أن المنهجية الفقهية الصارمة ربما تؤدى إلى ملل، أو أن يكون من العسير فهمها على من يفتقد الشيخ المعلم، ولذلك لم أرفض أن أخلط الكلام بتقرير الواقع، وبلمسات عاطفية أحيانًا؛ لكسر حدة الصرامة، ولم تصدنى صعوبة الموضوع عن مواصلة الإلحاح فى وضع هذه الكتلة الأصولية الفقهية بين يدى الدعاة؛ لأنى أريدها أن تكون ردًّا كاملًا على صيحة طارئة ضد الأصول تتعمد بعض الجهات المعروفة بلين الالتزام الشرعى أن تقنع بها الدعاة، من أجل تمرير نظراتها المتساهلة إذا غاب الوعى الأصولى فى الأوساط الدعوية، وهذا هو مغزى وسر توقيت صدوره، وأنا آمل أن يتعاون قادة الدعوة معى عبر تضمين المناهج التربوية دراسة هذا الكتاب من أجل كبت هذه الوساوس الزاهدة بالموازين الأصولية، والتى تحاول التفلت من بعض لوازم الشرع باسم التجديد والمعاصرة وافتعال احتفاء بالمقاصد الشرعية وتقديمها على أنها البديل عن علم الأصول.

إن هذا الكتاب هو "إعادة صياغة" للوعى الدعوى، وتمرد على أوهام، وإحياء لسنن الاجتهاد فى فقه الدعوة والسياسة، وكنت أفهم دائما أن (العلم لا يودع عند غير أهله، ولا

يحدِّثُ به إلا من يعقله) كما يقول ابن حجر[١]. وأميل بسبب ذلك إلى خصوصية مباحث الاجتهاد وقصرها على دعاة قدماء يفقهون مراميها وينزلون الكلام منازله، وذلك لتوقف فهمها على وجود معاناة تجريبية وخلفية شرعية، ولكن سعة الرقعة وانتشار الدعوة بحمد الله في ثمانين بلدًا جعل التخصيص صعبًا، فملت إلى تعميمها وإيصالها إلى أنحاء العالم مع ما قد يخالط ذلك من احتمال فضول بعض العراة عن العلم والتجريب، إذ رُجحان الانتفاع أكبر إن شاء الله.

**كما يراد لهذا الكتاب أن يكون استفزازًا لقابليات الدعاة القياديين في الاجتهاد، ومحاولة لدفع قدر الجهل والقول بالظن والركون إلى التقليد بقدر العلم والاستدلال بالسنة وتجريب الاستنباط الحر.**

وقد رسم ابن حجر صورة مخيفة في تعقيباته على أحاديث البخاري في رفع العلم، وتوقع أن تكون مراحله - والعياذ بالله - :

(أولًا : رفع العلم بقبض العلماء المجتهدين الاجتهاد المطلق، ثم المقيد.

ثانيًا: فإذا لم يبق مُجتهد: استووا في التقليد، لكن ربما كان بعض المقلدين أقرب إلى بلوغ درجات الاجتهاد المقيد من بعض، ولا سيما إن فرّعنا على جواز تجزيء الاجتهاد، ولكن لغلبة الجهل يقدم أهل الجهل أمثالهم، وإليه الإشارة بقوله: اتخذ الناس رؤوسًا جهالًا. وهذا لا ينفي ترئيس بعض من لم يتصف بالجهل التام، كما لا يمتنع ترئيس من ينسب إلى الجهل في الجملة في زمن الاجتهاد.

وقد أخرج ابن عبد البر في كتاب العلم من طريق عبد الله بن وهب: سمعت خلاد بن سليمان الحضرمي يقول: حدثنا دراج أبو السمح يقول: يأتي على الناس زمان يسمن الرجل راحلته حتى يسير عليها في الأمصار يلتمس من يفتيه بسنّة قد عمل بها فلا يجد إلا من يفتيه بالظن.

فيحمل على أن المراد: الأغلب الأكثر، في الحالين، وقد وُجد هذا مُشاهدًا، ثم يجوز أن يقبض أهل تلك الصفة ولا يبقى إلا المقلد الصرف، وحينئذ يتصور خلو الزمان عن

---

(١) فتح الباري ١٢/ ١٦٠.

مجتهد حتى فى بعض الأبواب، بل فى بعض المسائل، لكن يبقى من له نسبة إلى العلم فى الجملة، ثم يزداد غلبة الجهل وترئيس أهله)[١].

## فنون عديدة اجتمعت فقادتها الأصول

وإنى أرجو أن أكون قد وفقنى الله تعالى إلى إنجاز عمل أُصولى أصيل، رغم هفوات فى التعبير الأصولى أتوقع أنى تورطت بها بسبب الاستعجال ومغالبة الوقت، وأشكر سلفًا من سينبهنى إلى تصحيحها.

إن من أهم نتائج شيوع هذا الكتاب بين يدى الدعاة تكمن فى تأسيس قناعة لديهم بأن القيادة الإسلامية هى عمل إيمانى متلازم مع العلم الشرعى والأداء الحضارى، وأنها ليست صنعة سهلة إذا أردنا مراعاة درجة الإتقان فيها، ولذلك لا يسوغ لمن لم ترسخ قدمه فى هذه الميادين الثلاثة أن يمد عنقه مرشحًا نفسه لها، وأن من أراد التعبد بها - ونعمت العبادة القيادة - فليلصق جبهته أطول فى السجود، وليجهد نفسه فى لبث أوسع مع الصحاح ومدونات الفقه، وليبلغ أبعد فى الشمول.

ومن أجل هذه الإملاءات، وترسيخًا لهذه المشاعر وروح التأصيل، فإنى أقترح أن يكون هذا الكتاب كتابًا منهجيًّا فى الأوساط الدعوية.

وأنا أتعجب من نفسى عند الختام؛ كيف أنى زعمت أن هذا الكتاب إنما هو فى أصول فقه الدعوة، فكأنى فصلت بين أنواع العلوم، فالكتاب كتاب أصول، نعم، لكنه كتاب تخطيط أيضًا؛ إذ كيف تضع خطة دعوتك من غير مراعاة لكل هذه القواعد والموازين والملاحظات صغيرها وكبيرها؟

فمن مثل هذه المعانى تدرك أبعاد التخطيط الصحيح وحدوده، ونقاط التقائها مع الحقائق التجريبية الواقعية المكملة المتمثلة فى مراحل المسار وفنون صناعة الحياة.

كما أن الكتاب كتاب تربية أيضًا، يعلم الدعاة التقوى فى معناها التفصيلى التطبيقى، ويوجههم نحو العزة، ويغرس فى أعماقهم الفكر المنهجى والقدرة المنطقية، وهل يكون امتيازنا عن عامة الناس إلا بمثل ذلك؟

---

(١) فتح البارى ١٣/ ٣٠٠.

وإن تشأ أن تزعم أنه يلتقي مع كتب تاريخ الدعوة فما أظنك عن الصواب ببعيد، فإن الفصول مليئة بإشارات إلى أحداث دعوية على مدى عالمي مع بيان ظروفها وتحليل حكمتها.

بل إنك لتجد حشدًا من الشعارات عبر العناوين الفرعية، تصلح أن ترفعها؛ تبشر بها الناس وتنذر.

ولذلك فإني عازم إن شاء الله على تلخيص هذا الكتاب في مختصر مضغوط وطبعه بحرف صغير؛ لتكون في يد كل داعية نسخة منه تعينه على أن ينظر نظرة شمولية إلى فقه الدعوة، مرة بعد مرة؛ حتى يكون استحضار معانيه سليقة عنده، وخلال ذلك يقوم المربون والقدماء بشرح ما هنالك للصاعدين والجدد استنادًا إلى متن هذا الكتاب الموسع، وتستولي عليَّ خاطرة أبعد: أن أقوم بتحشية ذاك المختصر حينئذ بمختصرات أخرى لكتبي في فقه الدعوة كلها، من المنطلق حتى المسار؛ ليكون المختصر شاملًا لجميع "مذهب فقه الدعوة".

وقولي بأن الداعية يمكنه أن يستحضر المعاني حتى يكون ذلك سليقة فيه: ما هو بقول جزاف؛ لأن التبويب والتجزيء الذي مارسته في هذا الكتاب يمكن أن يخدم المتفقه كخدمة الفهرسة التصنيفية لصاحب المكتبة في توزيع الكتب إلى مجاميع، كيف أنها تضع الكتب في التسلسل اللائق بها، فيطلبها الطالب في مظان وجودها، وتنالها يده بسرعة، إذ هكذا المتفقه. إذا بحث مسألة في فقه الدعوة: بحثها من خلال موقعها الذي يتبادر إلى ذهنه أنها فيه، فيرى أشباهها وما يقاربها، وينظر إلى ما تفترق به عما قبلها وما بعدها، وما هذا إلا بسبب ما صنعناه من تبويب المفردات الفقهية وإلحاق كل مسألة بنظائرها، في جمع لها ضمن قاعدة أو نظرية، إذا اتحدت عللها وأسبابها، أو تشاكلت مباديها ونتائجها، ثم ما استلزمه هذا التبويب بالتالي من عملية معاكسة تم بها الغرض عن طريق التجزئة التحليلية لبعض الظواهر والأعمال، بحيث أحصينا مكوناتها، فكان مجمل الأداء أقرب إلى صنيع أهل الأشباه والنظائر، ثم صنيع أهل الفروق.

وبمثل ذلك أصبح ممكنًا تطبيق الشعار الذي رفعه الإمام الشاطبي في الموافقات[1] حين قال:

(كل أحد فقيه نفسه)

---

(١) الموافقات ٣/ ١٠٣.

يعرفها ويعرف ما تحتاج، وهذا الشعار متداول بين أهل الفقه، وأظنه قد قاله أحد من الصحابة ﷺ وأن الشاطبي مجرد ناقل.

## هذا نداء للتفقه، وكمال الاجتهاد سياتي منجّمًا

وهكذا أظنك أيها الأخ الداعية أنك لحظت من بعد عرض بضاعتنا ما كنا هدفنا إليه من التقعيد المساعد على تخريج الفروع على الأصول، ومن الكشف عن الأصول القديمة الواردة على لسان فقهاء السلف في فقه الدعوة، إلا أن هذا الإفتاء التراثي الذي حرصنا على إظهاره قد جاءك ناقصًا، ومن اللائق أن تكمله بالرجوع إلى الحلقات الأخرى من فقه الدعوة، إذ إن ضرورات التعجيل خلال السنوات الماضية قد سوغت لنا اقتباس نوادر من كلام السلف كان محلها المفترض أن تكون هذا الكتاب، لكنها احتلت أمكنة لها بديلة في المنطلق والعوائق والمسار والعين، وجردك لكلام الفقهاء هناك يكمل الصورة الناقصة هنا.

**إن (إحياء فقه الدعوة) كتاب واحد تعددت أجزاؤه، ومن الضروري أن تنظر له كمجموع مترابط متكامل يشرح بعضه بعضًا، واحذر أن ينسيك آخره أوله.**

وكما يبدأ كل علم بداية متواضعة، ثم تنضجه المحاولات من آخرين بالإضافة والشرح والنقد، فيأتي لاحق يضع ملاحظات العلماء كلها في كتاب مطور أكمل وأشمل: فكذلك **"أصول الإفتاء في فقه الدعوة" هذا إنما هو نواة فحسب، وعنوان لفن جديد، وإعلان عن وجود حقل خصب**، وتقييد لخواطر تفصل بين موضوعيتها المفترضة ثغرات وفراغات، بل ومساحات فيها غبش وقلة وضوح، وأنا أنتظر من فقهاء الدعوة مزيد بيان واستنباط آراء وجمع شوارد؛ لينضج هذا العلم التأصيلي المهم الذي ستزداد الحاجة إليه في المرحلة القادمة من مراحل الدعوة الإسلامية بعد ما انغمست في العلاقات السياسية المتشابكة مع الأحزاب والحكومات، وبعد ما توسعت أنماط أدائها المؤسسي ومعاملاتها الاجتماعية العامة ومحاولاتها الفكرية المتقدمة، وأيضًا: بعد ما أدى إليه الهجوم الفوضوي العاري عن الهدف التخطيطي على أبراج مركز التجارة العالمية في نيويورك بالطائرات المختطفة من عقبات أمنية في طريق المشروع الحضاري الإسلامي الدعوي وتلغيم الأرض تحته مضاعفة الظلم والتعويق.

ولابد لى من الاعتراف بأنى وجدت نفسى بعد إتمام تأليف الكتاب دون المستوى الذى طمحت إليه من الناحية الاجتهادية، فأخالنى لم أستنبط حكمًا جديدًا إلا القليل، وعجزت ملكتى عن استثمار الأصول والقواعد استثمارًا واسعًا يأتى بحلول وإفتاءات لقضايا الدعوة المعاصرة، لكنى أظن أنى جئت بتعويض للدعاة عن ذلك، يكمن فى منهجية البحث، فإنى وزعت المعانى توزيعًا موزونًا، ووضعت النصوص فى مواضعها اللائقة، وجمعت الأشكال والنظائر، وأتيت بسياقات وأنساق تتدرج فى تكوين القضايا ووصف أجزائها وتتابعها وتفرعها، وقدمت وأخرت، وقرنت وفرقت، فصار البناء الشكلى للنظريات التى أزعمها أقرب إلى الشمول والاستقصاء، وبذلك أتحتُ للمتفقه الذى ينوى الاجتهاد فى فقه الدعوة منظرًا عامًا لساحة الهموم الدعوية، وإطلالة فوقية على استجابات الفقهاء الأقدمين ومنطقهم وإفتاءاتهم، تتكامل مع المشاركات الحديثة والمعاصرة، وأصبح كل ذلك يمثل منهجية شاملة تامة هى فى تقديرها الصحيح آلة المجتهد اللاحق الذى يلينى، واستعماله لها يجعله أقرب إلى دقة الإفتاء، وأبعد عن الإغراب، ويكفينى ويكفى أصحاب الاجتهاد من بعدى أن أرجع بهذا ويرجعون، إذ ما زال البناء الفقهى يصَّاعد إلى فوق، ويضيف طارفٌ على سالف، وما يكاد البحث يستوى على قمة حتى تبدو له لمعات شموخ أرفع، فيستأنف، ولن ينفك مُتساميًا.

ولستُ أدعى العصمة، ولا احتكار الصواب، ولكن أقول كما قال الإمام الفخر الرازى فى وصيته:

(يا إله العالمين:

إنى أرى الخلق مُطبقين على أنك أكرم الأكرمين، وأرحم الراحمين، فكل ما مر به قلمى، أو خطر ببالى، فأستشهد علمك وأقول: إن علمت منى أنى أردت به تحقيق باطل، وإبطال حق، فافعل بى ما أنا أهله. وإن علمت منى أنى ما سعيت إلا فى تقرير ما اعتقدت أنه هو الحق، وتصورت أنه الصدق، فلتكن رحمتك مع قصدى لا مع حاصلى، فذاك جُهد المُقل وأنت أكرم من أن تضايق الضعيف الواقع فى الزلة، فأغثنى، وارحمنى، واستر زلتى، وامسح حوبتى)[1].

(١) عيون الأنباء ٢/ ٢٧ لابن أبى أصيبعه، نقلًا عن مقدمة د. طه جابر العلوانى لكتاب المحصول للرازى ٦٨.

## الاجتهاد الدعوى وظيفة جماعية عبر مجمع حَرّ

وأظن أن المفتى الدعوى فى كل قطر، إذا أراد أن يتقن الفتوى فى النوازل التى تتعرض لها الدعوة، فإن طريقه الأقرب إلى ذلك أن يحجز من وقته أربع ساعات عند كل إفتاء، يستعرض بسرعة فى كل ساعة أحد أجزاء هذا الكتاب، لعله يكتشف جزئيات منطق وأدلة فتواه مختفية فى ثنايا الأبواب وبين السطور، أو سيقوم هذا المسح الشامل بتذكيره بأشياء من أجزاء البراهين والشواهد نسيها وغاب عن ذهنه ارتباطها بموضوع الفتوى المطلوبة، فيكون المسح استفزازًا لأعماق فكره.

ويكاد أئمة الفقه والأصول أن يجمعوا على أن وجود مجتهد فى كل عصر فرض كفاية، وأن العلماء إذا تقاعسوا عن أن يصل أحدهم إلى هذه الرتبة ليكفى الناس حاجتهم من الفتوى فى النوازل الجديدة: فإن الجميع يأثمون؛ لتقاعدهم، وقد بسط السيوطى أقوال السلف فى هذه القضية خلال كتابه "الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد فى كل عصر فرض"، ولسنا نناضل هنا لبيان وجوب الاجتهاد فى الفقه العام، فإن موضوع هذا الكتاب لا يشمله، لكننا نوجب أن يكون للدعوة الإسلامية هذا المجتهد الذى يفتيها فى قضايا فقه الدعوة وعلاقاتها بالأحزاب وحكومات العالم الإسلامى والدول الكافرة، كما يفتيها فى قضاياها الداخلية والأحكام الضابطة لعلاقات قادة الدعوة بأتباعهم من الدعاة، ويكاد اليوم يكون فضيلة الشيخ القرضاوى هو المجتهد العام فى فقه الدعوة، الذى يقول قولًا فيصلًا حاكمًا، والأصل أن يكون القادة هم أهل الاجتهاد، قياسًا على صفة الاجتهاد المشترطة فى إمام المسلمين، ولكن الضرورات ألجأت جمهرة الدعاة إلى هدر هذا الشرط فى قانون الجماعة وتجويز تقديم غير المجتهد، وفى هذا ما يوجب استعانة القادة بمجتهد يجتهد ويدعى أن الفتوى الشرعية فى الأمور الحادثة هى كذا وكذا، بجزم واعتداد، لكن تعقُّد الحياة العصرية، توجب من باب آخر تجاوز الاعتماد على فتوى مجتهد واحد، إلى تأسيس مجلس اجتهادى للإفتاء الدعوى، ينسب له عدد من الفقهاء من أهل التخصصات المختلفة، لتكوين آراء جماعية تعضدها قرارات المجالس الشورية، والوسائل المدنية المتاحة اليوم والمخترعات يمكنها تسهيل مهمة هذا المجلس الاجتهادى، وقد رأينا حيرة وترددًا من قبل كثير من القادة وفقهاء الدعوة فى تدوين وإنضاج وإقرار الآراء

اللازمة للفصل في قضايا المشاركة في الانتخابات النيابية والمشاركة في الحكم والتحالف مع الأحزاب غير الإسلامية وأمثال ذلك، حتى إنها أخذت وقتًا طويلًا، مع الجدل والوجل، مما يجعل إقامة هذا المجلس الاجتهادي وسيلة لحل الإشكال، وينبغي أن نقيمه على عجل؛ لأن الظروف الدعوية تزداد الآن حماوة، وتقرب من النضوج، والتمكين قريب بإذن الله، ولذلك ستزداد الحاجة إلى الإفتاء، وستحدث للدعوة قضايا بمقدار ما تُحدث من علاقات ونشاط وتحديات وخُطط ومواقف سياسية وجهادية، ولن تسد الحاجة إلا باجتهاد جماعي، تُطبه المجلس الاجتهادي.

والذي أفهمه من مجمل ثقافتي الشرعية وتجربتي الدعوية الطويلة أن المفتي الدعوي يجب أن يكون حرًّا، وعلى القيادات ألا تتشبه بالحكومات التي تختار من المُفتين من يُبالغ في طاعتها ويجري مع هواها، بل الصواب أن تقدم القيادات الدعوية للإفتاء من هو الأعلم والأكثر تجربة وإحاطة بالواقع حتى ولو كان ينقض بعض خططها ومواقفها، فإن الحرية شرط في الإبداع والإتقان، والحر الصريح مظنة نزول البركة والإلهام عليه، وأما الذي يلغي دوره ويتابع متابعة تامة فهو أقرب إلى أن تكون فيه خصلة مذمومة مما عند علماء السلطة، وصنعة الافتاء، فيما أرى، يجب أن تبقى خارج نطاق سيطرة القيادات الدعوية مثلما يجب أن تكون خارج سيطرة الحاكمين، وأن نجري فيها على مذهب أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.

نقل ابن حجر عن مسند الدرامي عن أبي كثير مالك بن مرثد عن أبيه قال:

(أتيت أبا ذر وهو جالس عند الجمرة الوسطى، وقد اجتمع عليه الناس يستفتونه، فأتاه رجل فوقف عليه ثم قال: ألم تُنه عن الفتيا؟ فرفع رأسه إليه فقال: أرقيب أنت عليَّ؟ لو وضعتم الصمصامة على هذه - وأشار إلى قفاه - ثم ظننت أني أنفذ كلمة سمعتها من النبي ﷺ قبل أن تُجيزوا عليَّ لأنفذتها).

وأصل الحديث في البخاري معلقًا.

قال ابن حجر: (فيه دليل على أن أبا ذر كان لا يرى طاعة الإمام إذا نهاه عن الفتيا)[1].

(١) فتح الباري ١/ ١٩٤، طبعة السلفية.

والصمصامة: السيف الصارم.

والذى نهاه: عثمان بن عفان ﷺ؛ لاختلاف أبى ذر مع معاوية فى تأويل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ [التوبة:٣٤].

## (لا) القيادية يكون صداها (نعم) الواعية

لكن، هل يعنى هذا التفريع الكثير، والتأصيل، وإحالة قضايانا إلى قول الفقهاء السابقين: أن السياسات الدعوية يسهل عليها أن تنضبط وتتأصل؟

نأسف أن نجيب بأن ذلك لا يطرد دائمًا، وتحيط بعملية اختيار السياسات صعوبات عديدة تجعل أصحاب الشأن والأمر يخالفون علمهم وقلوبهم غير راضية، وتضطرهم بعض العوامل المؤثرة إلى اتخاذ قرارت عن غير قناعة.

وأهم هذه العوامل المزاحمة لفقه السياسة: موقف عامة الدعاة، أى: الرأى الدعوى العام الذى قد تميل به تراكمات نفسية نحو وجهة تنطق التقديرات بخلافها، فيكون القرار متوافقًا مع هذا الرأى العام؛ تجنبًا لبرود فى العلاقة بين القيادات وجمهور الدعاة، وما قد يلحق ذلك من تهمة تضييع الفرصة وتفويت المصالح، أو تفاديًا لما هو أكثر من ذلك من فتنة تنتج حيصة وشرودًا وتشرذمًا.

فلو حلّلنا الظروف المحيطة بالقضية السورية لوجدنا فيها مثالًا لهذا الإلجاء، فقد بدأت البداية دون قرار واتفاق، ولم تكن الحسابات واضحة، ولا الاحتمالات ولا التداخلات، وفى كل ذلك تعقيد يعرفه الممارس، ولكن الرأى العام الدعوى رحب بها كان، للوضع النفسى المرهق المشعر بأن الظلام طال وسيطول، فمال أصحاب القرار إلى مواطأة ما حصل والسكوت، ثم تبنيه ومساعدته، ليس عن قناعة، ولكن لصعوبة كبح جماح العواطف وتحاشيًا لتفلت.

وقريب من هذا حصل فى تبنى القضية الأفغانية، فقد كانت الدراسات الميدانية ومعايشة الأفغان فى مواقعهم تحذران من الإفراط فى عقد الآمال على فصائلهم، لما بينهم من الاختلافات القومية، والأعراف القبلية، وطبائعهم المصلحية، وضعف التربية، وتباين المنشأ والجذور والمحركات والولاء وجهات التأثير عليهم، ودورانهم فى نقطة

محصلة القوى الدولية والإقليمية المتجاذبة المتنافسة، ثم لخضوعهم لعوامل الجهل والتأخر المدني وضعف الحس الحضاري، ومع ذلك كانت الآمال مطلقة العنان، وخضع القرار لعرامة العاطفة الجهادية المستعلية على كل حساب ودعوة إلى موقف موزون أو التفات إلى تخطيط يستدرك على الواقع الرديء بعمل أصيل.

وينتصب الموقف الجزائري مثالًا معاكسًا يوضح شجاعة القيادة الدعوية الجزائرية في مخالفة العواطف العامة، والصراحة في قول (لا) لرغبات الانجراف في التيار الهادر السائر نحو متاهة لا ينضبط فيها قول ولا فعل؛ وذلك أن الملابسات التي أحاطت بإلغاء نتائج الانتخابات أغرت جمهرة واسعة من الدعاة في العالم الإسلامي بالتحدي، ولكن النظر الثاقب لأعيان الجزائر أنطقهم بالصواب، وصبروا إزاء تُهم باردة قيلت، وأصروا على السير العقلاني، ثم أثبتت الأيام صدق مذهبهم.

وفي هذه الظواهر ما يؤيد ما ذهبنا إليه من وجوب العناية بالتربية الإيمانية إلى جانب التوعية الفقهية والتحليلات السياسية، فإن التربية العميقة هي مظنة استجابة المجموع للقائد إذا رأى الاندفاع نحو المجهول وعزم على رفض الفوضوية والمغامرة؛ وجزم بأن يلوذ بمفاد التخطيط.

## منحتك علمًا... فامنحني استغفارًا وجميل الدعاء

وأخيرًا أيها الداعية...

فإني لم أبرأ من شوائب دنيوية حين كتبت لك هذه المدونة، ولكن الدافع والمحرك الرئيس إنما كان ما أردته من أن أجعلها بعض الثمن الذي أقدمه لحيازة بقعة من الجنة أنعم فيها مخلدًا، فإن حياتي كانت متعبة، وفيها مشاكل أرهقتني، فإذا ختمت كتابي فادع لي وقل:

ربنا، عبدك هذا كتب لنا؛ يعلمنا فقه الدعوة، وأقام لنا الدورات، وجرد لنا موسوعات الفقه ليستخرج ما نميز به الدرب، فاعف عنه، واغفر له، وتقبل منه ما خط قلمه ولهج به من الشرح لسانه، وأدخله الجنة بفضلك ورحمتك، ينعم بسلامها، ويلتذ بمباهجها ومع حورها بعد متاعبه في الحياة الدنيا، فقد سرق منه السارقون، واعتدى عليه

الظالمون، وافترى عليه الحاسدون، فحاول الصبر ما استطاع، فعوَّضه خيرًا، واتركه يتمدد فى البقعة التى طلبها بين الأنهار الأربعة.

ويبلغنى أن إخوانًا لى، كثير عددهم، يتمنون أن أُقارب بين كُتبى، وأن أتحفهم فى كل موسم بموعظة، والسبيل إلى تحقيق هذه الأمنية يسير إن شاء الله، ليس إلا أن يقولوا فى أدبار صلاة لهم:

(اللهم اغفر له ذنوبه، وامحُ آثامه، وخفف عنه وسامحه).

فإن الله عسى أن يتجاوز عنى بدعائهم وإلحاحهم فيه، فيعود قلبى بالغفران إلى السكينة من بعد اضطراب، ويعمر بالفقه آنذاك وبكل طارف وخاطرة رحمانية، فيؤذن لى بالاجتهاد، ورواية سالف التجربة، وتوصيف الحاضر، واستطلاع المستقبل المنير لهذا الدين القيم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

تم كتاب

**أصول**

**الإفتاء والاجتهاد التطبيقى**

**فى**

**نظريات فقه الدعوة الإسلامية**

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات

* * *

# أهم مراجع الكتاب


* التفاسير:

- أحكام القرآن، للقاضي أبي بكر بن العربي/ تحقيق علي محمد البجاوي.
- تفسير النسفي.
- تفسير القرطبي: رجعت في النصف الأول منه إلى الطبعة غير المحققة، وفي النصف الثاني منه إلى الطبعة المحققة الجديدة.
- تفسير الرازي.

* شروح الحديث:

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني. واضطررت إلى الرجوع إلى طبعتين؛ فبعض النقول استخرجتها من طبعة المكتبة السلفية/ محب الدين الخطيب، ونقول أخرى من طبعة مكتبة البابي الحلبي، وأشرت إلى ذلك أحيانًا، وأهملت الإشارة في أحيان أخرى، وليغفر لي القارئ ذلك.

* كتب أصول الفقه والقواعد الفقهية والفتوى:

- أصول الشاشي، لأبي علي الشاشي الحنفي، وليس القفال الشافعي/ دار الكتاب العربي/ بيروت.
- المحصول في علم أصول الفقه، لفخر الدين الرازي المفسر/ تحقيق د. طه جابر العلواني.
- الموافقات للشاطبي.
- الاعتصام للشاطبي.
- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، لعز الدين بن عبد السلام/ دار الكتب العلمية/ بيروت.

- الفروق للقرافى.

- الفروق، للكرابيسى/ تحقيق د. محمد طموم.

- الذخيرة، للقرافى.

-إعلام الموقعين عن رب العالمين/ لابن القيم.

- الإحكام فى أصول الأحكام/ لأبى الحسن الآمدى/ دار الكتب العلمية/ بيروت.

- تخريج الفروع على الأصول/ للزنجانى/ تحقيق د. محمد أديب الصالح.

- الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد فى كل عصر فرض/ للسيوطى/ تحقيق د. فؤاد عبد المنعم أحمد/ القاهرة.

- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكانى/ دار الفكر/ دمشق.

- آداب الفتوى والمفتى والمستفتى، للنووى/ تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابى/ دار الفكر/ دمشق.

- الإحكام فى تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضى والإمام، للقرافى/ تحقيق عبد الفتاح أبو غدة/ حلب.

- الغاية القصوى فى دراية الفتوى، للقاضى عبد الله بن عمرو البيضاوى/ تحقيق د. على القره داغى.

- المنثور فى القواعد، للزركشى.

- خبايا الزوايا، للزركشى/ تحقيق د. عبد القادر عبد العانى/ نشرته وزارة الأوقاف الكويتية.

- تقرير القواعد وتحرير الفوائد، للحافظ أبى فرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلى/ تحقيق طه عبد الرءوف سعد/ مكتبة الكليات الأزهرية/ القاهرة.

- الأشباه والنظائر، لزين العابدين بن نجيم الحنفى/ تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل/ مؤسسة الحلبى/ القاهرة.

- الأشباه والنظائر، للسيوطى الشافعى/ طبعة الحلبى/ القاهرة.

- شرح القواعد الفقهية، لأحمد الزرقا، مع مقدمة لولده مصطفى الزرقا وأخرى لعبد الفتاح أبى غدة/ دار القلم/ دمشق.

- القواعد الفقية/ على الندوى.

- أصول الفقه، لمحمد أبى زهرة.

- مقاصد الشريعة الإسلامية، لمحمد الطاهر بن عاشور/ الشركة التونسية للتوزيع.

- نظرية المقاصد عند الإمام ابن عاشور، لإسماعيل الحسنى/ نشره المعهد العالمى للفكر الإسلامى/ واشنطن.

- المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، د. يوسف حامد العالم/ نشره المعهد العالمى للفكر الإسلامى/ واشنطن.

- رفع الحرج فى الشريعة الإسلامية، لعدنان محمد جمعة/ دمشق.

* كتب الفقه والفروع والإفتاء:

- المبسوط للسرخسى الحنفى.

- شرح السير الكبير للسرخسى، شرح به كتاب محمد بن الحسن الشيبانى/ تحقيق د. صلاح الدين المنجد.

- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد.

- الفتاوى الكبرى، لابن تيمية/ تحقيق حسنين محمد مخلوف.

- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية.

- المعيار المعْرب والجامع المُغرب عن فتاوى أهل أفريقية والأندلس والمغرب، لأحمد ابن العباس الونشريسى.

* كتب السياسة الشرعية:

- غياث الأمم في التياث الظلم، المسمى بالغياثي، لإمام الحرمين الجويني/ تحقيق د. عبد العظيم الديب/ نشرته دائرة الشئون الدينية في قطر.

- الأحكام السلطانية، لأبي يعلى الفراء الحنبلي.

* كتب إسلامية عامة:

- الرد على سير الأوزاعي، لأبي يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة/ حيدر آباد الركن/ الهند.

- مسائل الإمام أحمد، لأبي داود سليمان بن الأشعث.

- الذريعة إلى مكارم الشريعة، للراغب الأصبهاني.

- إصلاح المال، لابن أبي الدنيا/ تحقيق د. مصطفى قضاه.

- الكافية في الجدل، لإمام الحرمين الجويني/ تحقيق د. فوقية حسين محمود.

- الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي/ بعناية زكريا يوسف/ القاهرة.

- جامع العلوم والحكم، لعبد الرحمن بن رجب الحنبلي/ مكتبة الرسالة الحديثة/ الأردن.

- الشريعة، للآجري/ تحقيق محمد حامد الفقي.

- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، للحازمي.

- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر.

- مناقب الإمام الشافعي، لفخر الدين الرازي/ تحقيق د. أحمد حجازي السقا.

- اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، لابن تيمية.

- الصارم المسلول على شاتم الرسول، لابن تيمية.

- زاد المعاد، لابن القيم/ الطبعة القديمة غير المحققة.

- مدارج السالكين، لابن قيم الجوزية/ تحقيق محمد حامد الفقى.
- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلانى.
- المقدمة، لابن خلدون.
- ثلاث رسائل لأبى حيان التوحيدى/ تحقيق د. إبراهيم الكيلانى/ نشر المعهد الفرنسى/ دمشق.
- الجهاد فى سبيل الله، د. عبد الله قادرى الأهدل.
- الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية، د. حامد عبد الماجد قويسى.
- تصنيف الناس بين الظن واليقين، لأبى بكر بن عبد الله بن زيد.
- خصائص التشريع الإسلامى فى السياسة والحكم، د. فتحى الدرينى.
- أين الخلل؟، د. يوسف القرضاوى.
- فقه الأولويات، د. يوسف القرضاوى.
- الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم، د. يوسف القرضاوى.
- الاجتهاد المعاصر، د. يوسف القرضاوى.
- دراسات فى الاختلافات الفقهية، د. محمد أبو الفتح البيانونى.

* * *